عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

مؤشرات "العنف الأهلي" في سورية
مقاربة نفسية - اجتماعية لبنية الصراع المحلي

ورقة تحليلية

حلا حاج علي

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 23 حزيران / يونيو 2025

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 2
مدخل 3
تجارب الدول بعد النزاعات: دروس ممكنة في بناء السلم الأهلي 5
التحليل المركب لمظاهر العنف الأهلي في سورية: بين الأرقام والسياق الاجتماعي 6
توزع العنف الأهلي في سورية حسب أنواعه 6
التوزّع الجغرافي للعنف الأهلي في سورية 8
توزع أنواع العنف الأهلي داخل كل محافظة سورية 9
ديناميات الصراع : قراءة اجتماعية نفسية في جذور التوترات. 11
هندسة الهويات في سورية: تفكيك الانتماء الوطني و صعود الهويات الفرعية 11
الصدمة الجمعية وإعادة إنتاج العنف في المجتمع السوري 13
العنف الرمزي و احتمال استمرار الهيمنة الثقافية 14
الصراع على الموارد واستمرارية العنف الأهلي 15
من الفوضى إلى التعايش: مسارات متكاملة لبناء سلم أهلي مستدام في سورية 16
خلاصة ختامية 22
الملحق 22

ملخص تنفيذي

- تتزايد حوادث العنف ذات الطابع الأهلي في المشهد الاجتماعي السوري وتختلط فيها الأبعاد الأمنية والسياسية والمجتمعية، وتدفع باتجاه ترسيخ الانقسامات الهوياتية والاختلافات الفكرية، وتنذر باحتمالية الانزلاق إلى اللااستقرار الداخلي إلا أنّ هناك فرصةً لإعادة تشكّل العلاقات الاجتماعية على أسس المواطنة. وهذا مرتبط بتحقّق بعض الشروط البنيوية على المستويين الفردي والجماعي، منها: إعادة برمجة طريقة تفكير الأفراد، وإعادة تعريف العلاقات ضمن الهويات المختلفة.
- تُقدّم كلٌّ من ألمانيا واليابان ولبنان والعراق وليبيا واليمن وتونس محاولات عملية متباينة لإعادة بناء السلم الأهلي. ورغم عدم إمكانية نقل هذه التجارب بحرفيتها إلى السياق السوري بحكم الخصوصيات التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية، إلا أنّ الاستفادة من دروسها يُمكن أن يُسهم في التفكير بشروط تعافٍ مجتمعي عادل مستدام
- وثقت50 حادثة عنف محلي وقعت بشكل فيزيائي مباشر، أو من خلال التفاعلات الرقمية في الفضاء الافتراضي، أو حتى في الاتجاه المعاكس (أي من النشاط الرقمي إلى الفعل الميداني). وتنوعت الدوافع ما بين الطائفية والمناطقية والإثنية والسياسية والعشائرية. وقد تصدر النمط الطائفي الدافع الأكبر (نسبة 56%)، كما تُظهر البيانات أن العنف المحلي يتمركز بشكل رئيسي في المحافظات ذات التركيبة السكانية المتنوعة من حيث الانتماء الطائفي.
- تعكس البيانات أن أنواع العنف المحلي في سورية ليست ثابتة جغرافياً أو نمطية الشكل، بل تتغيّر بتغيّر مجموعة من العوامل المتداخلة كالبنية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع المحلي، وعلاقة السكان بالسلطة المركزية أو الفاعلين المسلحين المحليين، أو علاقتهم بالجماعات الأخرى المبنية على درجة الاستقطاب الطائفي أو الإثني الناتج عن الحرب وتراكمات التهميش إضافة إلى حجم الخطاب التعبوي عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، الذي يُسهم في شرعنة العنف الرمزي والميداني.
- برزت الهويات القلقة والخائفة كردّ فعل على شعور دائم بالتهديد دفع الأفراد إلى الاحتماء بالجماعة الضيقة. وعزّز الاستقطاب العابر للسياسة، ليطال أنماط الإدراك والعلاقات اليومية، بالتوازي مع ذلك برزت الهويات الرقمية كفاعلٍ جديد في الفضاء العام. وفي ظل غياب تنظيمات سياسية واجتماعية فعّالة ووطنية، أصبحت هذه الهويات منصات بديلة للتعبير والتشكيل، ولم تتحرر هذه الهويات المتشكلة حديثاً من منطق نحن مقابل هم، بل أعادت إنتاجه بأشكال أكثر تفاعلاً وأسرع انتشاراً. وقد تحوّلت العديد من هذه الفضاءات إلى ساحاتٍ منفلتة تُغذي الانغلاق، وتزيد من التصنيف والفرز، ما ساهم في ترسيخ مناخ من التنافر والتفكك الاجتماعي.
- في السياق السوري لم تُفرز ثنائيات واضحة الحدود بين الضحية والجلاد، بل امتلك كل طرف سرديته الخاصة عن المظلومية، مطالباً بالعدالة من موقعه، دون الاعتراف بآلام الطرف الآخر مما أدى إلى شيوع العدالة الانتقائية، حيث تحولت العدالة إلى أداة للإقصاء والانتقام بدلاً من أن تكون وسيلة للإنصاف والمصالحة. وسيفرغ هذا المنظور مفهوم العدالة من مضمونه. كما تسيطر حالياً سرديات "الخطر، المؤامرة من فلول النظام السابق، الاستقرار، الطاعة،

أولوية بناء المؤسسات، العيش المشترك، من يحرر يقرر "على بنية الخطاب السياسي والاجتماعي والإعلامي، ومع غياب مشروع ثقافي بديل سيبقى المجال الرمزي مشغولاً بخطابات الكراهية.

- ولأسباب قديمة مرتبطة بتاريخ مليئ بسياسات الإبعاد من دوائر التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي ولأسباب حالية متعلقة ببطء ديناميات إنتاج عقد اجتماعي جديد، وفي ظل استمرار انتشار السلاح خارج الأطر النظامية فإنه سوف تتّسع دوائر التهميش، ويشعر كثيرون بالإقصاء من الحصة الوطنية للموارد، ما سيدفع إلى تبنّي القوة كأداةٍ للتمثيل وتحقيق الاعتراف، في ظل غياب عدالة انتقالية تراعي الجميع في توزيع الموارد. وهكذا ممكن أن تتحوّل كل موجة اضطراب اقتصادي وخدمي إلى مقدّمة لأخرى.
- إن غياب الحرب لا يعني بالضرورة حضور السلام، طالما أن الخوف من الآخر وما ينتجه من تباعد بين الهويات الفرعية عن الهوية الوطنية حاضراً على الساحة السورية، وعليه فإنه لا يمكن الخروج من حالة التمزق المجتمعي نحو أفق التعايش المشترك من خلال حلول أمنية أو سياسية ضيقة ومؤقتة، بل يتطلب مشروعاً استراتيجياً طويل الأمد يعيد بناء الدولة من القاعدة، أي من الإنسان، ويعيد صياغة العقد الاجتماعي والرمزي بين السوريين. فالسلم ليس مجرد غياب للعنف، بل مسار تراكمي لبناء الثقة، ويستند إلى مجموعة من المحاور المتداخلة كتشكيل الذاكرة المجتمعية وإنتاج علاقة متوازنة بين المواطن والدولة تسهم في بلورة هوية وطنية جامعة، وتعزيز مبدأ المساءلة المجتمعية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية وتمكين المجتمع المدني وتحرير الفضاء الرقمي.

مدخل

في المشهد الاجتماعي السوري، تدلل حوادث العنف ذات الطابع الأهلي (المتكررة والمتواترة) على تزايد خطر الانزلاق إلى اللااستقرار، إذ تختلط فيها الأبعاد الأمنية والسياسية والمجتمعية، وتدفع باتجاه ترسيخ الانقسامات الهوياتية والاختلافات الفكرية، مما يزيد من الانتماءات الجماعاتية المتنافرة. ومع استخدام الطرق العنفية وسيلةً لحل الخلافات بين الأفراد والجماعات لا سيما بعد النزاعات، تتعطّل أيّ فرصة حقيقية لبناء حالة من التعايش الضروري للانتقال نحو التعافي، وأمام ما ورد أعلاه ومن منظور سوسيولوجي، فإن هناك فرصةً لإعادة تشكّل العلاقات الاجتماعية على أسس جديدة تؤسس لبناء دولة المواطنة. وهذا مشروط بتحقّق بعض التغيرات البنيوية على المستويين الفردي والجماعي، وإعادة برمجة طريقة تفكير الأفراد بما ينعكس على علاقاتهم بهوياتهم المختلفة ومن ثم علاقتهم بالآخرين.

وبما أن السلم الأهلي هو خلاصة تجربة إنسانية متراكمة لها خصوصيتها الانفعالية، فقد كان لا بد من استخلاص أسباب النزاع من خلال تحليل الميكانيزمات النفسية والعقلية السورية المركّبة وغير السويّة، التي يمكن أن تُؤطّر لأفكار التطبيع مع العنف وتحويله إلى سلوك وفعل، وللوصول إلى منظورات محتملة تتجاوز السلام الهش، وتؤسّس لحالة تعايش حقيقية. وعليه، **فإن السؤال المحوري هو: كيف يمكن بناء نموذج سوري مستدام للسلم الأهلي، في ظل البُنى النفسية والاجتماعية القائمة؟** كما سيشكل تحليل البنية النفسية والاجتماعية للعنف الأهلي في سورية مدخلاً رئيسياً للجواب على هذا التساؤل، كما سيسهم في تقديم نموذج تفسيري يُسهم في رسم سياسات لبناء سلمٍ أهليّ محلي.

تعتمد منهجية الورقة على مقاربة اجتماعية نفسية لفهم التحوّلات الخفية التي أحدثها القمع المزمن في الذاكرة الجمعية، وصيغ الانتماء الاجتماعي، ونتائج إرث البنية السياسية السلطوية؛ حيث تم توظيف مفاهيم الصدمة الجمعية، والهوية الاجتماعية، والعنف الرمزي، والأطر الفكرية لنظرية الصراع، كإطار تحليلي يفسّر مظاهر التمزق المجتمعي عقب سقوط النظام السياسي والأمني السابق. وتستند الورقة على أدوات رصد وتحليل مؤشر العنف كمياً ونوعياً وفق نموذج أعدّه فريق مركز عمران، وخلاصات عددٍ من الجلسات الحوارية التي عُقدت في حمص، إدلب، حلب، دمشق، السويداء، ريف دمشق، ودير الزور في الفترة الزمنية من كانون الأول إلى نهاية أيار لعام 2025، بهدف الربط بين المعطيات الواقعية والمفاهيم والنظريات التي فسّرت قضايا النزاع والسلم، شمل الرصد الفترة الزمنية الممتدة **من 1 آذار حتى 30 نيسان من عام 2025**، وتمّت مقاطعة البيانات الميدانية مع تقارير وتصريحات صادرة عن جهات رسمية، ومنظمات محلية ودولية، بهدف تعزيز دقة التحليل وتعدد مصادر التوثيق. وغطّى الرصد كافة المحافظات السورية تقريباً، وهي: حلب، إدلب، حماة، حمص، دمشق، ريف دمشق، اللاذقية، طرطوس، درعا، السويداء، الحسكة، الرقة، ودير الزور. وقد تم التوثيق استناداً إلى التقسيمات الإدارية الرسمية للمحافظات، مع التوسّع في تحديد المواقع الجغرافية بدقة (مدن، قرى، بلدات، نواحٍ).

تجارب الدول بعد النزاعات: دروس ممكنة في بناء السلم الأهلي

تُقدّم تجارب عدد من الدول التي خرجت من مراحل عنفٍ شديد وانهيار في البُنى الاجتماعية والسياسية نماذج عملية في محاولاتها لإعادة بناء السلم الأهلي. وقد تباينت هذه النماذج تبعاً للتمايزات التاريخية، والتراكمات الثقافية، والهياكل والبنى السياسية، والظروف الاقتصادية، ورغم عدم إمكانية نقل هذه التجارب بكليّتها إلى السياق السوري، إلا أن الاستفادة من دروسها يُمكن أن يُسهم في التفكير بشروط تعافٍ اجتماعي مستدام ومقبول.

في ألمانيا: بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تعامل المجتمع الألماني بشكل مباشر مع ما ورثه من آثار المرحلة النازية، من خلال الاعتراف العلني بالانتهاكات، والمحاسبة القضائية عبر محاكم نورمبرغ، إضافة إلى تقديم الاعتذارات الرسمية للضحايا، أفراداً ودولاً، وقد أُعيد بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية، مع تعزيز مؤسسات الدولة لتكون أكثر شفافية، كما ساهم الدعم الدولي، لا سيما عبر خطة مارشال، إلى جانب الجهود المحلية، في تحفيز عملية إعادة الإعمار، مما خلق فرص عمل وساهم في احتواء التوترات الاجتماعية. ورافقت هذه المسارات السياسية والاقتصادية جهودٌ ثقافية وتربوية، هدفت إلى ترسيخ قيم التعددية ورفض العنصرية والعنف، من خلال إعادة الإنتاج الثقافي والإعلامي بما يخدم التوجه نحو قيم المواطنة.[1]

أما في اليابان: فقد جرى العمل على بناء دستور جديد عام 1947 كرّس الطابع المدني للدولة، وقيّد بشكل صارم النزعة الاستبدادية، ما ساهم في إعادة صياغة الهوية الوطنية على أسس سلمية. وقد تمحورت الاستراتيجية الاقتصادية حول التصنيع والابتكار التكنولوجي، ما أدى إلى تشكّل شريحة اجتماعية تقنية واسعة أصبحت ركيزة للاستقرار.

على الصعيد الثقافي والتربوي: أُعيد النظر في المناهج التعليمية لتسليط الضوء على مخاطر عسكرة الدولة، إلى جانب دعم الفنون والمبادرات المجتمعية التي تعمل على إنتاج ذاكرة جماعية جديدة قائمة على المسؤولية الجماعية والتعددية.[2]

وفي سياق آخر، كان خروج دول من النزاع وتحقيق السلام، وهو حالة من غياب الحرب الأهلية فقط دون تأصيل للتعايش الحقيقي. **ففي لبنان:** ورغم أن اتفاق الطائف أرسى سلاماً طويل الأمد، إلا أنه ظل هشاً، حيث استُبعدت العدالة الانتقالية، واستمرت الانقسامات الطائفية في الهيمنة على البنية السياسية. لقد أُبقي على التوازنات الطائفية كآلية لتقاسم السلطة، مما حال دون بناء دولة تتجاوز الولاءات الفرعية.[3]

أما في تونس، فتُعد مثالاً لمحاولة التغيير المرحلي من الأسفل، عبر تعزيز ثقافة المواطنة والسعي نحو توافق اجتماعي. غير أن التحديات الاقتصادية، وضعف البُنى المؤسسية، بالإضافة إلى إعادة دمج رموز النظام السابق بسرعة في مفاصل

---

[1] إعادة إعمار ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية: دراسة في السياسات الاقتصادية الاجتماعية، القيادة، ودور الشعب،ورقة عمل صادرة عن مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير،منشورة في موقع الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين،كانون الثاني ،2024، رابط النشر, https://2u.pw/G7N0b

[2] Education Reform in Post-War Japan: An Interdisciplinary Analysis of Policies, Impact, and Historical Context, Habib Badawi, مجلة (1945–1952)، Vol. 3, (2) 2024, pp ،رابط النشر، 2024،حزيران، 70-82. https://2u.pw/VdGBH

[3] " فيديل سبيتي، السلم الأهلي" في لبنان والعراق وسوريا... بين المفاهيم والوقائع. independent Arabia،آذار،2025،رابط النشر ، https://2u.pw/Es0Ku

الدولة، أضعفت ثقة المواطنين بالمؤسسات.[4] ورغم أنها حققت مستوى مقبول من السلم الأهلي، إلا أن استمرار الهيمنة الرمزية للنخب القديمة، وغياب مؤسسات فعالة للعدالة الاجتماعية، أعاقا تكوّن تعايش مجتمعي متين يعزز الانتماء والثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع.[5]

في ليبيا: أدى غياب الدولة المركزية وتفكك المؤسسة العسكرية إلى صعود ميليشيات محلية متنازعة، احتكرت أدوات العنف، وفرضت سلطتها على مناطق جغرافية، من خلال شرعية السلاح لا شرعية المؤسسات[6]، وبالرغم من المحاولات الدولية لتشكيل جسم توافقي يبني سلطة جامعة، لم يتحقق ذلك بسبب غياب الثقة بين الأطراف وافتقاد رؤية تعددية، مما ولّد حالة من قبول المجتمع بأمر واقع مضطرب غير مؤسساتي، لا يمكنه تحسين النسيج الاجتماعي[7]، وهو ليس المأمول من نتائج الثورة؛ مما أعاد ذهنية مجتمعية بأفضلية التقرب من الميليشيات والمتنفذين من العسكر والأمن.

وفي سياق متصل، **في اليمن**: امتزج التوتر المحلي بين الطائفية والسياسة، مع وجود مصالح وتدخلات إقليمية متضاربة. فقد استمرت الحرب الأهلية، مع تفكك النسيج المجتمعي، وامتلاك كل طرف لرؤيته الخاصة بالهوية والدولة الوطنية [8]؛ مما جعل الحالة المجتمعية هي تطييف العنف، وتأكيد التمايزات، وإدامة حالة الصدع كواقع اعتيادي في العقل الجمعي.

مع مقاربة ما سبق للحالة السورية، تبدو هذه الأخيرة أكثر تعقيداً، بفعل تداخل العنف السياسي مع البنية المجتمعية وتاريخ طويل من القمع والتهميش. إذ راكمت سنوات الصراع في سورية أنماطاً متنوعة من الكراهية وعدم الثقة، أضيفت إلى إرث الحقد الناتج عن سياسات الاستبداد والظلم ما قبل الثورة. وهو ما يستوجب تدارس كل التجارب والاستفادة من خلاصاتها إضافة إلى مراعاة الظرف السوري وتراكماته المركبة.

التحليل المركب لمظاهر العنف الأهلي في سورية: بين الأرقام والسياق الاجتماعي

اعتمد التحليل على رصد ميداني لعينة من الحوادث التي تؤثر سلباً على السلم الأهلي، وتم تصنيفها ضمن خمسة أنماط رئيسية وفقاً للدوافع التي ارتُكبت بسببها: طائفية، إثنية، مناطقية، عشائرية، وسياسية. بلغ عدد الحوادث الموثّقة 50 حادثة، وقعت بين جهات سورية رسمية ومحلية، سواء بشكل فيزيائي مباشر، أو من خلال التفاعلات الرقمية في الفضاء الافتراضي، أو حتى في الاتجاه المعاكس (أي من النشاط الرقمي إلى الفعل الميداني). **انظر الجدول في قسم الملحق**. وقد تم تمثيل هذه النتائج في ثلاثة أشكال بيانية، تُبرز المؤشرات الإحصائية وتُسهّل قراءتها وتحليلها كما يلي:

[4] أزمة التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والمؤشرات والدروس المستخلصة،رواق عربي، كانون الأول،2022،رابط النشر، https://2u.pw/6gVNd

[5] مهدي مبروك ،أي علاقة بين الدولة والمجتمع في تونس؟ ،كانون أول،2016 ، Lesieur's ،رابط النشر، https://2u.pw/08YLK

[6] فريدريك ويري ،إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن، policewomen's أيلول ،2014،رابط النشر ، https://2u.pw/koHFT

[7] محمد السيد سعيد ،ليبيا.. ديمقراطية ضلت طريقها ،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، شباط،2020 ،رابط النشر ، https://2u.pw/8ogIT

[8] عبد الكريم غانم ،تحدّي التشظي الاجتماعي في اليمن، ،مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية،مارس،2019،رابط النشر، https://2u.pw/0kqkE

توزع العنف الأهلي في سورية حسب أنواعه

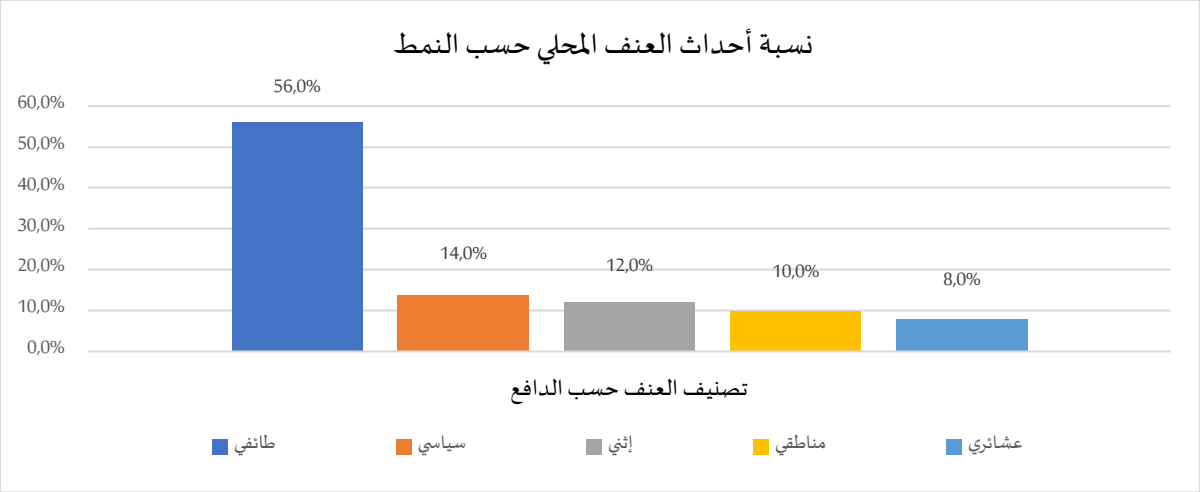

الشكل البياني رقم (1): نسبة أحداث العنف المحلي حسب النمط

تؤكد البيانات أعلاه أن العنف في سورية يتوزع على خمسة أنماط رئيسية موضحة أدناه، بحسب النية والدافع لارتكابه، وذلك بنسب متفاوتة تكشف عن عمق الانقسامات في البنية المجتمعية، وتداخلها مع السياقات السياسية والأمنية.

- تصدر النمط الطائفي الدافع الأكبر (نسبة 56%)، ما يعكس هشاشة النسيج الاجتماعي، وتحوّل الهويات المذهبية إلى أدوات للفرز والعداء، خاصة في البيئات التي تتسم بالتنوع الديني والمذهبي.
- ارتباط النمط السياسي (14%) بإرث الانتهاكات السابقة، مثل المقابر الجماعية، وأحياناً بإقصاء الأفراد بناءً على مواقفهم السياسية. إلا أن العنف السياسي في سورية يتداخل في كثير من الأحيان مع العنف الطائفي، نتيجة تطييف بنية الجيش السابق، وارتباط الأقليات الدينية بالنظام السياسي السابق عبر الولاء القسري أو الدفاعي.
- تموضع العنف الإثني (12%)، في مناطق التماس بين العرب والأكراد، حيث تتقاطع التوترات المحلية مع قضايا الشرعية والتمثيل السياسي، وتعدد سلطات الأمر الواقع، فضلاً عن وجود تاريخ مشترك من الانتهاكات المتبادلة بين القوى العسكرية والأمنية تجاه كلا الطرفين.
- حضور العنف المناطقي (10%)، وهي نسبة لا تُعد مرتفعة، رغم مشهد التغيّر الديمغرافي الناتج عن النزوح وإعادة توزيع السكان. إلا أن هذا النمط من العنف يظل حاضراً في بعض السياقات المحلية التي تعاني من الإقصاء أو التهميش الجغرافي.
- محدودية العنف العشائري (8%)، وهو الأقل من حيث الانتشار، رغم أن جزءاً كبيراً من المجتمع السوري يُعد مجتمعاً عشائرياً. ويُعزى ذلك إلى تراجع دور الأعراف التقليدية في حل النزاعات، بعد أن تحوّلت بعض العشائر إلى كيانات فصائلية، سواء من خلال الانخراط المحلي المباشر في النزاع، أو من خلال الارتباط بمؤسسات تتبع سلطات الأمر الواقع في مناطق انتشارها.

التوزّع الجغرافي للعنف الأهلي في سورية

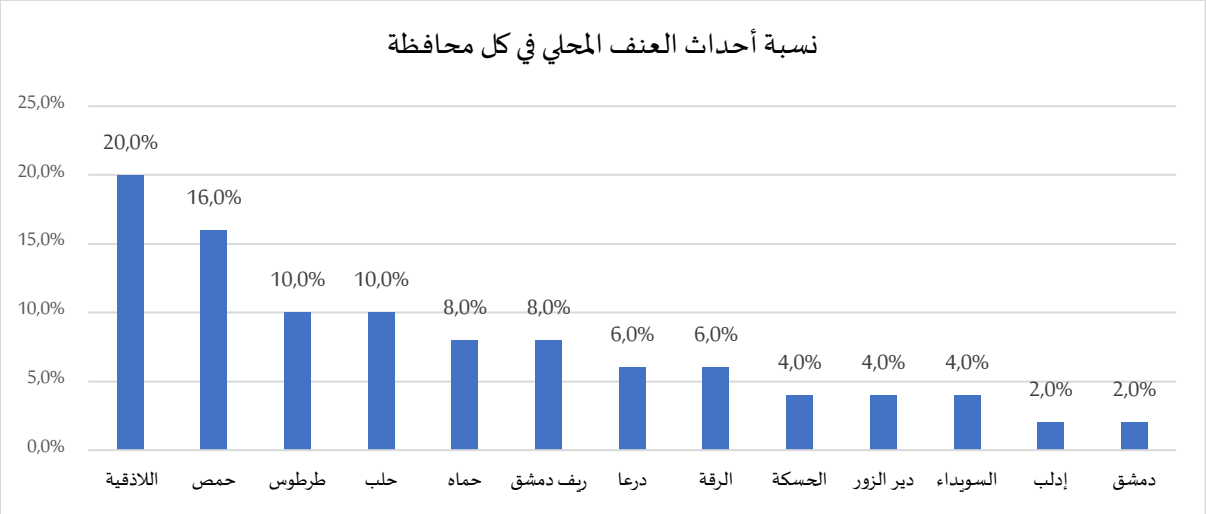

الشكل البياني رقم (2): نسبة أحداث العنف في كل محافظة

تُظهر البيانات أن العنف المحلي يتمركز بشكل رئيسي في المحافظات ذات التركيبة السكانية المتنوعة من حيث الانتماء الطائفي، وفي المناطق التي شهدت تراكماً في الولاءات الأمنية والعسكرية خلال سنوات النزاع.

- تصدرت محافظة اللاذقية النسبة الأعلى من الحوادث (20%)، تلتها حمص (16%)ثم طرطوس (10%) يُعزى ذلك إلى الخصوصية الطائفية لتلك المناطق، حيث سجل أكثر من 10 حوادث عنف طائفي ذات صلة بخلفيات أمنية-عسكرية سابقة، من أصل 23 حادثة كان ضحاياها من الفئة ذاتها.
- سجلت محافظة حلب نسبة (10%) من الحوادث، وهو رقم لافت في ظل تعدد القوى المسيطرة في أريافها، ما يجعل المنطقة عرضة لصراعات إثنية ومناطقية معقدة، خاصة في ظل تداخل السلطات.
- حملت مظاهر العنف في محافظة حماة (8%)، طابعاً مركباً يجمع بين النزاعات الطائفية والعشائرية. ورغم وجود قرى علوية في ريف حماة، فإن النسبة فيها أقل مقارنة بريفي حمص واللاذقية، ويعود ذلك إلى مستوى الضبط الأمني الأعلى نسبياً، وسهولة الانتشار الجغرافي لقوات الأمن، بعكس وعورة التضاريس في الساحل السوري.
- سجلت ريف دمشق (8%)من مجمل الحوادث، معظمها في مناطق ذات تركيبة إثنية ومناطقية مركبة، مثل جرمانا وصحنايا، حيث تُعد هذه المناطق نقاط تماس بين طوائف وقوميات متعددة، ما يجعلها بؤراً للتوتر المحتمل.
- جاءت كل من الرقة ودرعا بنسبة (6%)، وهي نسبة منخفضة نسبياً، على الرغم من هشاشة الوضع الأمني في درعا، ووجود سلطات غير حكومية فاعلة في الرقة، ما يشير إلى أن حجم العنف الموثق لا يعكس بالضرورة مستوى التوتر البنيوي في هذه المحافظات.
- سجلت محافظتي دير الزور والحسكة نسبة (4%) لكل منهما، حيث يأخذ العنف فيهما أشكالاً إثنية أو عشائرية في الغالب، في ظل سيطرة "قسد" وتفاعلها مع المجتمعات العربية المحلية.

- في السويداء، ورغم تسجيل نسبة مماثلة (4%)، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة انخفاضاً في حدة التوتر، إذ لا تزال العلاقات بين السويداء وبقية المناطق، وبينها وبين مؤسسات الدولة، تشهد توترات كامنة ومستدامة.
- جاءت إدلب ودمشق بأقل نسبة (2%) من حوادث العنف خلال فترة الرصد، ويُعزى ذلك إلى سيطرة أمنية مشددة في إدلب، ووجود تجانس ثقافي وعقائدي، في حين أن العاصمة دمشق تُعد مركزاً للسلطة، ما يفرض إجراءات أمنية صارمة تقلل من احتمالات حدوث العنف المفتوح.

توزع أنواع العنف الأهلي داخل كل محافظة سورية

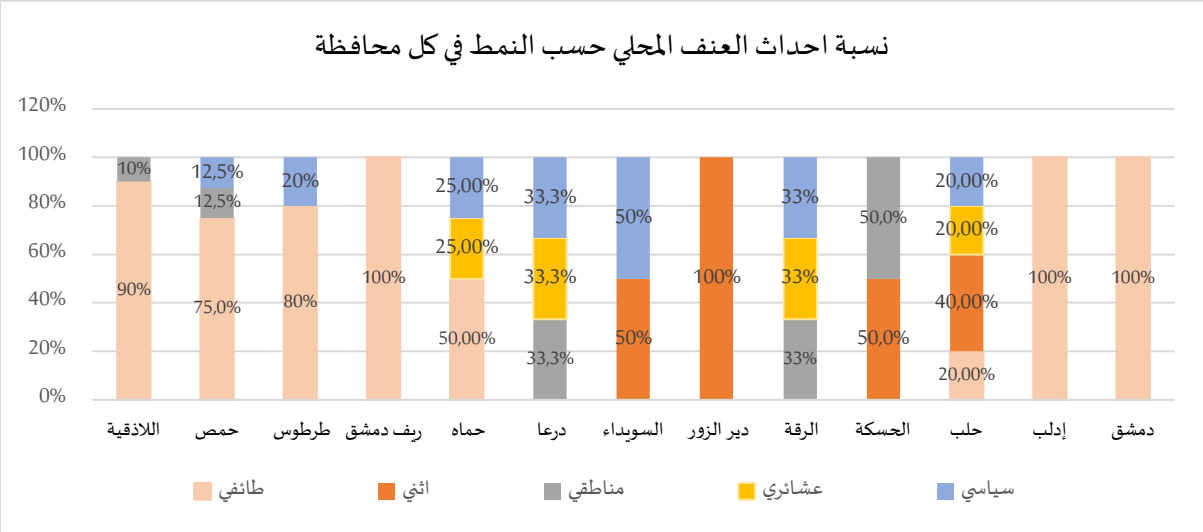

الشكل البياني رقم (3): نسبة أحداث العنف المحلي حسب النمط في كل محافظة

يعرض الشكل الثالث توزّع أنماط العنف المحلي داخل كل محافظة سورية، ويُظهر أن العنف لا يُنتج عن سبب واحد، بل عن تداخل معقّد بين الطائفة، والعرق، والانتماء المناطقي، والعشيرة، والانتماء السياسي الحالي والسابق حيث أظهرت النتائج الآتي:

- شكّلت حوادث العنف الطائفي في محافظة اللاذقية ما نسبته (90%) من مجمل حوادث العنف، ويُعزى ذلك إلى السياق العام الذي اتسم خلال شهر آذار باضطرابات أمنية ومحاولات تمرّد مسلح نفذها بعض أتباع النظام السابق، مما أسهم في إعادة إنتاج خطاب الكراهية على أسس طائفية. وفي المقابل، برزت نسبة محدودة من حوادث العنف المناطقي، والتي تداخلت في بعض الحالات مع الطابع الطائفي؛ فعلى سبيل المثال، يُرجّح أن عصابات محلية مسلحة نفذت عمليات نهب وتخريب طالت ممتلكات مدنيين من الطائفتين السنيّة والعلوية، في مناطق لم تُعرف سابقًا بمواقفها المعارضة لنظام الأسد.
- برزت في حمص ثلاثية من العنف وهي الطائفي (75%)، والسياسي والمناطقي (12.5% لكل منهما). فعلى سبيل المثال، تم اكتشاف مقابر جماعية في قرية القبو، تعود لفترة سابقة كانت السيطرة فيها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد،

كما اندلعت توترات مناطقية بعد انتشار تسجيلات صوتية مسيئة للإسلام نُسبت إلى شخص من الطائفة الدرزية، ما أدى إلى احتجاجات في المناطق السنيّة وانسحاب طلاب دروز من جامعة حمص.

- سجّلت محافظة طرطوس نسبة مرتفعة من حوادث العنف الطائفي بلغت نحو (80 %)،ويُعزى ذلك إلى الطبيعة الطائفية السائدة في الأرياف، وتورّط بعض أبنائها في الأجهزة الأمنية خلال المرحلة السابقة. في المقابل، برز نمط محدود من العنف السياسي، قُدّر بحوالي (20%)، تجلّى في حوادث متفرقة من بينها إضرام النيران في منازل يُشتبه بانتماء ساكنيها السياسي إلى النظام السابق، كما حدث في مدينة بانياس. وتُشير هذه المعطيات إلى وجود تداخل واضح بين الانتماء السياسي والطائفي، ما يُرجّح أن العنف الطائفي استُخدم أحيانًا كغطاء لتصفية حسابات ذات طابع سياسي.
- تمظهرت الحوادث في محافظة ريف دمشق بالعنف الطائفي، كما في جرمانا وصحنايا، حيث تصاعدت التوترات بين مجتمعات درزية وسنيّة على خلفية حوادث أمنية، في امتداد لتوتر أمني بين السويداء وقوات الأمن العام.
- مثّل العنف الطائفي في محافظة حماة نصف الحالات تقريباً، خاصة في القرى العلوية التي اتُّهم سكانها بارتكاب مجازر في المناطق السنيّة خلال فترة النظام السابق. كما تم توثيق عنف عشائري وسياسي بنسبة (25%) لكل منهما، كمثال: عُثر في قرية الجنابرة على مقبرة جماعية داخل بئر ماء، يُعتقد أنها لضحايا قُتلوا خلال المرحلة الأمنية السابقة.
- توزعت أنماط العنف في محافظة درعا، بشكل متساوٍ بين العشائري، والمناطقي، والسياسي (33% لكل منها). فعلى سبيل المثال، اغتيل السفير المنشق نور الدين اللباد وشقيقه في مدينة الصنمين على يد مجموعة مسلّحة، في عملية مرتبطة بمواقفه السياسية المعارضة للفصائل المحلية.
- سُجّلت حالات عنف إثني وسياسي بنسبة متساوية في محافظة السويداء (50% لكل منهما). على سبيل المثال نشأت توترات مع المجتمعات البدوية التي تموضعت سياسياً إلى جانب الدولة الحالية، بينما عبّر عن حوادث العنف السياسي في شعور العزلة لدى بعض أبناء الطائفة الدرزية نتيجة ضعف تمثيلهم في مفاصل الدولة.
- سيطر العنف الإثني على المشهد في محافظة دير الزور، على خلفية النزاعات المتكررة بين عناصر "قسد" والمجموعات المحلية العربية. على سبيل المثال، أقدم شبان في قرية حمار على تعرية وضرب عنصر من "قسد" وتصوير الواقعة، كرد فعل انتقامي على الانتهاكات المتكررة من قبل قوات "قسد" على المدنيين العرب.
- توزعت الحوادث بالتساوي بين العنف المناطقي والعشائري والسياسي في محافظة الرقة (33% لكل نوع). على سبيل المثال، في بلدتي الكرامة والديدات، نفّذت "قسد" حملة اعتقالات استهدفت أكثر من 50 شاباً من العرب، بحجة ملاحقة خلايا داعش، وسط اتهامات بممارسات تعسفية على خلفية عرقية.
- ظهر العنف المناطقي والإثني في محافظة الحسكة بنسبة متساوية (50%)، في بيئة مشابهة للرقة. كمثال، في قرية تنينر، تُوفي مسن عربي تحت التعذيب بعد اعتقاله من قبل "قسد"، بسبب فرار ابنه من صفوفها.
- كانت حلب المحافظة الوحيدة التي شهدت تداخلاً بين أربعة أنماط من العنف: الإثني (40%)، والعشائري، والطائفي، والسياسي (20% لكل منها). وتُظهر أحداث مثل اختطاف ناشط عربي على يد "قسد" في مدينة الراعي، أو الاشتباكات العشائرية في الأرياف الحدودية، طبيعة التعقيد الأمني والاجتماعي داخل المحافظة.

- سُجّل العنف الطائفي في محافظة إدلب، باعتباره النمط الأبرز، ليس تجاه السكان المحليين الذين ينتمون إلى مكون مذهبي واحد، بل عبر التعبئة الرقمية والهتافات الطائفية ضد مذاهب ومناطق أخرى، ما يُظهر دور الخطاب الطائفي كأداة تعبئة.
- اقتصرت الحوادث على العنف الطائفي في محافظة دمشق، وارتبطت في معظمها بعمليات اغتيال طالت أفراداً من الطائفة العلوية يُعتقد أنهم عملوا سابقاً في أجهزة الأمن، كما في عملية اغتيال أربعة أعضاء في مجلس صلح محلي باستخدام مسدسات وكلمات تكبير، في مشهد يحمل طابعاً انتقامياً مبني على انتهاكات قديمة ارتكبت في فترة نظام الأسد.

ويُظهر هذا التوزيع أن أنماط العنف ليست متجانسة، بل تعكس البنية الاجتماعية و السياسية المميزة لكل محافظة، حيث تتداخل الذاكرة الجمعية، والتحالفات السابقة، وسلطة الأمر الواقع، وغياب العدالة، في إنتاج عنف محلي متعدد الأوجه.

إذاً: تعكس هذه المعطيات، المستخرجة من الأشكال البيانية الثلاثة، أن أنماط العنف المحلي في سورية ليست ثابتة جغرافياً أو نمطية الطابع، بل تتغيّر بتغيّر مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها:

- **البنية الاجتماعية والديموغرافية للمجتمع المحلي.**
- **علاقة السكان بالسلطة المركزية أو الفاعلين المسلحين المحليين وعلاقتهم مع الجماعات الأخرى.**
- **درجة الاستقطاب الطائفي أو الإثني الناتج عن الحرب وتراكمات التهميش.**
- **حجم الخطاب التعبوي عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، الذي يُسهم في ترسيخ العنف الرمزي والميداني.**

ديناميات الصراع: قراءة اجتماعية نفسية في جذور التوترات

تشير الحوادث التي وقعت خلال المرحلة التي تلت سقوط النظام إلى تصاعد ملحوظ في ردّات الفعل الانفعالية عند المجتمعات المحلية، لم يُميَّز فيها بين المدنيين والعسكريين وأفراد الأمن. وقد بُنيت تلك الأفعال على رؤية واحدة تقوم على العداء للآخر، وساهمت التعبئة الطائفية والمذهبية والعشائرية والمناطقية والسياسية في تعزيز هذا المنطق، عبر تصوير الطرف المقابل بوصفه تهديداً وجودياً، مما عمّق خطاب الكراهية، ويُعد هذا التصعيد نتيجة تفاعلات نفسية واجتماعية معقدة تراكمت على مدى سنوات طويلة من الصراع والاضطراب في النسيج الاجتماعي.

هندسة الهويات في سورية: تفكيك الانتماء الوطني وصعود الهويات الفرعية

منذ تسلُّم نظام الأسد السلطة، سعى إلى إعادة تشكيل أنماط الانتماء داخل المجتمع، لا بطريقة إدارة التنوع، بل من خلال تفكيك الهويات الجامعة، وتحفيز الولاءات الفرعية كأدوات للضبط والسيطرة. شجّع الانتماء إلى الطائفة أو العشيرة أو القومية، لا بوصفها مكونات طبيعية في التركيبة الوطنية، بل كصمّامات أمان بديلة عن هوية وطنية جامعة جرى تقويضها عمداً.

احتُكر خطاب الوطنية ضمن أطر أيديولوجية موحّدة ظاهرياً، لكنها في الجوهر أقصت كل تعبير عن التعدد. لم تكن شعارات "الوحدة واللحمة الوطنية "أدوات لإدارة الاختلاف، بل آليات لإلغائه. وقد تم توزيع الامتيازات وفق معايير الولاء السياسي والطائفي، مما عمّق الفوارق وكرّس البُنى الفئوية المغلقة.[9]

لم تحظَ الهويات القومية غير العربية كالكردية والسريانية والأرمنية وغيرها باعتراف مؤسسي، بل خضعت لمقاربات أمنية تُخضعها للمراقبة والتقييد. في المقابل، أُعيد تعريف الطائفة العلوية كمكوّن أمني-سياسي، مما عزّز موقعها السلطوي، وقيّد تطورها كمكوّن ثقافي نحو المواطنة المدنية. ومع انطلاق الثورة، صُبغ الحراك بهوية إسلامية سنّية، ثم تبنّت الكيانات العسكرية هذه الهوية بشكل أوضح، ما أعاد تأطير الثورة بوصفها صراعاً طائفياً، لا مشروعاً وطنياً، وأسهم في عزلها وتشويهها رمزياً.

أنتج ذلك إدراك مشوه للعدو الداخلي في تصور الأفراد، إذ لم يعد المختلف خصماً سياسياً بل تهديداً وجودياً. ولم يقتصر القمع على مستواه المادي، بل طال المجال الرمزي، عبر إعادة تشكيل وعي الأفراد بالذات وبالآخر، وتحويل الهويات إلى أدوات للفرز والإقصاء، بدل أن تكون مصادر للتنوع والاندماج.

في هذا السياق، ظهرت الهويات القلقة والخائفة كردّ فعل على شعور دائم بالتهديد، ما دفع الأفراد إلى الاحتماء بالجماعة الضيقة. هذا الانكفاء عزّز استقطاباً بنيوياً تجاوز السياسة والاقتصاد والثقافة، ليطال أنماط الإدراك وشكل العلاقات.

وما بدا استقراراً في عهد النظام لم يكن إلا سلاماً قسرياً يستند إلى الإكراه أكثر من القبول، مما عطّل إمكانيات بناء عقد اجتماعي فعلي. فقد تم تفريغ الانتماء الوطني لصالح ولاءات جزئية ومتنافرة.

ومع تراجع سيطرة النظام على بعض المناطق، بدأت التصدعات بالظهور بوضوح. برزت تمايزات أفقية بين الطوائف والإثنيات، وأخرى عمودية بين الطبقات والمناطق، ما عمّق هشاشة الروابط الاجتماعية، وجعل الانتماء يُبنى على نفي الآخر بدل التفاعل معه، كما ظهرت بوادر من العنف الهويّاتي، حيث أصبحت الممارسات الإقصائية وسيلة لإعادة تعريف الذات الجمعية.

وفي مرحلة ما بعد سقوط النظام، نشأت هويات سياسية جديدة تجاوزت بعض الاصطفافات الطائفية، لكنها بقيت مرتبطة بمواقف الأفراد من السلطة الناشئة، ما جعلها امتداداً لانقسامات سابقة، وإن بأدوات وخطابات جديدة.

بالتوازي، برزت الهويات الرقمية كفاعلٍ جديد في الفضاء العام. وفي ظل غياب تنظيمات سياسية واجتماعية فعّالة ووطنية، أصبحت هذه الهويات منصات بديلة للتعبير والتشكيل، حيث جمعت الجماعات الافتراضية المتجاوزة للحدود الجغرافية أفراداً على أساس الانتماء الرمزي، وتحولت وسائل التواصل الاجتماعي إلى فاعل مركزي في التعبئة والانخراط ضمن صراع السرديات.

[9] (2023/2024)" *TUTA Journal* 11–12, no1. "Social Identity Theory and Group Behavior, Khadka, Chetan ,link :https://2u.pw/v0SAs

هذه الهويات المتشكلة حديثاً لم تتحرر من منطق نحن مقابل هم، بل أعادت إنتاجه بأشكال أكثر تفاعلاً وأسرع انتشاراً. وقد تحوّلت العديد من هذه الفضاءات إلى ساحاتٍ منفلتة تُغذي الانغلاق، وتقوّي النزعة الإقصائية، ما ساهم في ترسيخ مناخ من التنافر والتفكك الاجتماعي.

الصدمة الجمعية وإعادة إنتاج العنف في المجتمع السوري

إن المجتمعات مثل الأفراد، قادرة على اختبار تجارب صادمة تترك آثاراً نفسية عميقة ومستدامة. فعندما تتعرض جماعة ما لانتهاكات ممنهجة، لا تمضي هذه التجارب دون آثار، بل تترسخ في الذاكرة الجمعية، مؤثرةً في التفاعلات الاجتماعية، ومستوى الثقة بين الأفراد، والسلوك السياسي.

في السياق السوري: خلّفت سنوات من القمع، والاعتقال، والتعذيب، إضافةً إلى أهوال الحرب، ندوباً نفسية عميقة على المستوى الجماعي. ولم تؤدِّ هذه التجارب المؤلمة إلى إضعاف التفاعلات الاجتماعية فقط، بل أسهمت أيضاً في تكريس مشاعر الكراهية والرغبة في الانتقام بين مكونات المجتمع المختلفة.

لقد أدى تباين التجارب الفردية والجماعية خلال سنوات الثورة بين المناطق المختلفة، واختلاف السرديات حول الأذى الذي لحق بالأطراف المختلفة بعد سقوط النظام، إلى ترسيخ مشاعر سلبية، سهّلت بدورها تطبيع استخدام القوة ضمن الوعي الجمعي. أصبحت الممارسات العنفية سلوكاً مبرراً وردّاً مشروعاً على المظالم.

كانت التجارب التي ولّدت الصدمة الجمعية السورية متراكمة ومركبة، ولم تؤثّر على الأفراد الذين عايشوها مباشرةً فقط، بل أيضاً على الفئات الناشئة الجديدة، عبر ما يُعرف بتوريث الصدمة عبر الأجيال.[10]

لم تكن الصدمة الجمعية وليدة سنوات الصراع فقط، بل امتدت جذورها عبر عقود، نتيجة تداخل عوامل مثل الفقر، الإهمال، سوء الخدمات، والاختلالات المناطقية والديموغرافية. وتختلف شدة هذه الصدمات من منطقة إلى أخرى، بحسب طبيعة السكان والظروف النفسية التي عاشوها.

ومع فرط التواصل الاجتماعي الإلكتروني، وفرط الحرية بعد تحرير سورية، أصبح الأفراد الذين لم يتعرضوا مباشرةً للأذى يعيشون أبعاده من خلال مشاهدتهم صور الدمار والانتهاكات. أدت هذه المشاهد المتكررة إلى تعميق الصدمة الجمعية، وزيادة مشاعر الغضب والخوف وفقدان الثقة بين مكونات المجتمع، خاصةً في ظل غياب خطة واضحة لإعادة الإعمار وكذلك تأخر البدء في برامج منطقية للعدالة الانتقالية.

كما أن استمرار مظاهر الحرب وتكرار مشاهد الانتهاكات ساهم في تحويل السلوك العدواني إلى جزء من آليات الحماية الفردية. لم يعد يُنظر إلى استخدام القوة بوصفه خروجاً على القانون، بل أصبح في بعض الحالات تصرّفاً دفاعياً مشروعاً. ولعبت حملات التحريض الإلكتروني دوراً إضافياً في ترسيخ الانتماء الجماعي للمجموعات التي تؤيد نفس السردية،

[10] (2012, Cambridge: Polity Press) Trauma: A Social Theory ,Jeffrey C. Alexander.

مستندة إلى حالة الضغط الذي تمارسه الجماعة على الأفراد، مما أدى إلى سلوكيات أكثر قسوة تحت مظلة التضامن الجماعي.

لم يعد استخدام الإكراه والانتقام مجرد امتداد لحالة التفكك والاحتقان، بل أصبحا تعبيراً عن تراكمات من الألم غير المعالج، وعجزاً عن تحقيق لحظة اعتراف بالأذى الذي طال الآخر. وقد أدى ذلك إلى ترسيخ الكراهية كبنية نفسية اجتماعية كامنة، تُعيد إنتاج الأنماط العدائية حتى في فترات الهدوء النسبي.

ترفض الجماعات المتنافرة الاعتراف المتبادل بجراح بعضها البعض، خوفاً من فقدان المشروعية الأخلاقية للتشفي واسترداد الحقوق بطريقة فردية. وفي هذا الإطار، تُنتج الكراهية كقيمة مشرعنة جمعية، وتُمرَّر داخل الجماعات باعتبارها أحقية، مما يُسهم في إعادة إنتاج مناخ العداء والانغلاق.

كما أنه في السياق السوري، لم تُفرز ثنائيات واضحة الحدود بين الضحية والجلاد، بل امتلك كل طرف سرديته الخاصة عن المظلومية، مطالباً بالعدالة انطلاقاً من معاناته الذاتية، أدى هذا الانقسام إلى شيوع العدالة الانتقائية، حيث تحولت العدالة إلى أداة للإقصاء والانتقام بدلاً من أن تكون وسيلة للإنصاف والمصالحة.

هذا المنظور للأخلاق العامة يُفرغ مفهوم العدالة من مضمونه. وفي ظل غياب مشروع وطني حقيقي، تبقى الذاكرة الجمعية مثقلةً برغبة الانتقام أكثر من رغبتها بالسلام. وفي هذه الظروف، يصبح بناء السلم الأهلي أمراً بالغ الصعوبة، إذ يُنظر إلى أي محاولة للتسامح بوصفها خيانةً للضحايا.

العنف الرمزي واحتمال استمرار الهيمنة الثقافية

وجّه نظام الأسد البنية الإدراكية الجماعية نحو الخضوع للسلطة بوصفها ضامناً للاستقرار، من خلال تمرير خطابه عبر أدوات الهيمنة الثقافية مثل التعليم والإعلام والأنشطة المجتمعية، وقولبة الثقافة بما يضمن بقاءه مستقراً في الحكم. فكان قادراً على إنتاج الطاعة، لا عبر الفرض فقط، بل عبر تشكيل المعنى ذاته. وعمّق ذلك غياب أي رقابة مستقلة على الحياة الثقافية، وتحييد المجتمع المدني كفاعلٍ ممكن في التغيير الرمزي الثقافي.[11]

كرّس النظام عبر سردياته الإعلامية والتعليمية فكرة الخطر الخارجي والمؤامرة، مبرراً القمع بوصفه ضرورةً لحماية الدولة من الانهيار. هذه الأفكار استقرّت في اللاوعي الجمعي، خصوصاً ضمن الحاضنة الاجتماعية التي تربّت على تصور الدولة بوصفها حصناً أخيراً. وبعد عام 2011، تصاعد خطاب محاربة الإرهاب ليغدو التأويل الضيق لمعظم مظاهر العنف، مقابل تغييبٍ متعمّد للأبعاد السياسية والاجتماعية للأزمات البنيوية.

مارست الأجهزة الأمنية هيمنة قسرية على المجال العام، أعادت من خلالها تشكيل علاقة الفرد بالجماعة والدولة، عبر آليات التخويف والرقابة، مما جعل المجتمع يعيش انقساماً داخلياً حاداً، يتوجّس من التعبير والاعتراض، ويخضع لرقابة

[11] محمد كركيش، الحوار المتمدن، العنف الرمزي: نحو تفكيك استراتيجي للسلطة والقهر والهيمنة، 2015/5، رابط النشر , https://2u.pw/lagoW

ثقافية منظّمة. لم تكن هذه الهيمنة عشوائية، بل مورست عبر جرعات متدرّجة، بحيث تماهت صورة الدولة مع صورة النظام، وتم إخضاع تفاصيل الحياة اليومية إلى شبكة رقابة مركزية خانقة.

أما البنية المجتمعية فتعرّضت لتفكيكٍ ممنهج، تمثّل في تفريغ منظمات المجتمع المدني من مضمونها الحقوقي والرقابي والسياسي، وتحويلها إلى أذرع خدمية للدولة، إلى جانب القضاء على الصحافة الحرة، وملاحقة الأصوات المستقلة. وفي الوقت ذاته جرى توسيع مفهوم الحرية الشخصية كبديل زائف عن الحريات السياسية، في محاولةٍ لإعادة تشكيل المجال العام على أسس فردانية منزوعة السياسة والمعنى العام.

إن هذه الديناميات لم تتبدد مع انحسار المواجهة المسلحة في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام حيث استمر الإخضاع الثقافي غير المباشر، لأن البنية التي أنتجته لم تُفكَّك، كما أن قوى السيطرة غالباً ما أعادت إنتاجه بأشكالٍ جديدة، دون وعي، أو بدافع الهيمنة. كما أنها للآن تلحظ حاضرة جزئياً في بنية الخطاب السياسي والاجتماعي والإعلامي.

لم يسقط الخطاب، وإن سقطت السلطة. تصاغ سرديات أخرى: الاستقرار، الطاعة لمن حرر، أولوية بناء المؤسسات، السلم الأهلي والعيش المشترك. ومع غياب مشروع ثقافي بديل يبقى المجال الرمزي مشغولاً بخطابات إقصائية، وتتحول محاولات التعبير إلى مساحاتٍ مُراقَبة. وحتى الآن، لم تتعامل الدولة الوليدة مع السلم الأهلي على أنه عملية تفاوض مجتمعي وثقافي، بل تحوّله إلى مسألة أمنية تُدار بمنطق السيطرة والقوة والالتفاف على الأزمات، لا بمنطق المشاركة الحقيقية.

وهكذا يستمر العنف الرمزي لأنه لم يُهزم بعد، بل يستطيع التكيّف مع السياقات الجديدة، ويُعيد إنتاج نفسه من داخل الأنساق الثقافية، ومن داخل المؤسسات الرسمية، مما يجعلها تستعيد أشكال الهيمنة القديمة بطرقٍ جديدة.

الصراع على الموارد واستمرارية العنف الأهلي

يتجلّى الصراع المحلي في السياق السوري المعاصر بطابعٍ ديناميكي متحوّل؛ إذ لم يعد على شكل مواجهات عسكرية بين أطراف متنازعة، بل اتخذ أشكالاً متعددة من التوترات المجتمعية بين المدنيين أنفسهم، ما يعكس عمق التصدّعات الاجتماعية، وعدم قدرة الدولة حتى الآن على تنظيم العلاقات وضبط الخلافات.

تعود جذور هذه الانقسامات إلى الحقبة الأسدية، حيث كرّست السياسات الزبائنية أنماطاً من التمييز في توزيع الموارد والفرص على أساس الولاءات الضيقة، لا الكفاءة أو الانتماء الوطني. وقد أدى ذلك إلى تهميش الأطراف، وإعادة تشكيل البنية الطبقية على أسس غير مستقرة، فظهرت نخبة مرتبطة بالبُنى السلطوية، تشكّلت حولها شبكات مصالح محلية معقّدة. اعتمد النظام على مزيج مركب من القمع وتقديم الامتيازات لبناء توازنات مصطنعة بين الدولة والطوائف والعشائر، لم تقم على أسس التعايش، بقدر ما كانت قائمة على الولاء القائم على الخوف.[12]

[12] خالد المعايطة،الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي ،مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 7-2022،رابط النشر، https://2u.pw/BA8JJ

لم يكن السلم المجتمعي الظاهر آنذاك تعبيراً عن انسجامٍ اجتماعي، بل نتيجةً لقهر بنيوي ممنهج هدفه إخضاع المجتمع لا تمكينه. من هنا، فإن الاضطراب المجتمعي الذي نشهده اليوم لا يمكن اختزاله كنتيجة مباشرة للثورة وتداعياتها، بل هو امتداد لتراكم صراعات عميقة طويلة المدى، أُديرت بأساليب السيطرة واستغلال التفاوتات الطبقية والجهوية كآليات للضبط الاجتماعي.

أبقت هذه السياسات شرائح واسعة من السوريين في حالة هشاشة مزمنة، وربطت فرصهم في البقاء الاقتصادي والاجتماعي بمؤسسات زبائنية تخدم استمرارية النظام. وفي الوقت ذاته، أُعيد تشكيل الاقتصاد الوطني كشبكة مغلقة تحتكم للولاءات السياسية، ما أدى إلى إقصاء الفئات الخارجة عن هذه المنظومة. ومع انهيار البُنى السلطوية المختلفة، لم تتراجع آثار هذه السياسات، بل تعمّقت بفعل غياب الثقة في الأجهزة الجديدة، وضعف مؤسسات الضبط، ونقص الكوادر المؤهلة، والتوجّه نحو سياسة اللون الواحد في مفاصل الدولة الرئيسية.

ساهم كلّ ذلك، مع استمرار انتشار السلاح خارج الأطر النظامية، في ظل بطء تنفيذ برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج (DDR)، وانغلاق الكيانات السياسية التي نشأت بعد تفكك أنماط السيطرة المختلفة على نفسها، في تعميق الأزمة المجتمعية. وقد تصاعدت الاحتكاكات حول الموارد المحدودة، خاصةً في ظل غياب سياسة وطنية شاملة. هذا الواقع يمكنه مستقبلاً إعادة إنتاج الزبائنية، وإنْ بصيغ جديدة، تتكيّف مع بنية اقتصادية تقوم على المحسوبيات والولاءات المحلية، بالتعاون مع بُنى قديمة. وقد تجلّى ذلك في صعود شخصيات أمنية واقتصادية من النظام السابق إلى الساحة السورية مجدداً، وإجراء محادثات مع الحكومة الجديدة، مثل محمد حمشو[13] وفادي صقر[14]، ممن يمكن أن يشكّلوا نماذج هجينة تعكس استمرارية النموذج السلطوي، ولكن تحت مسمّيات وإدارات وهيئات مختلفة.

في هذا المشهد، إن حدث، سوف تتّسع دوائر التهميش، ويشعر كثيرون بالإقصاء من الحصة الوطنية للموارد، ما سيدفع إلى تبنّي القوة كأداةٍ للتمثيل وتحقيق الاعتراف وانتزاع الحقوق، في ظل غياب عدالة انتقالية تراعي الجميع في توزيع الموارد. وهكذا ممكن أن تتحوّل كل موجة اضطراب اقتصادي وخدمي إلى مقدّمة لأخرى.

من الفوضى إلى التعايش: مسارات متكاملة لبناء سلم أهلي مستدام في سورية

الخروج من حالة التمزق المجتمعي نحو أفق التعايش المشترك لا يمكن تحقيقه من خلال حلول أمنية أو سياسية ضيقة ومؤقتة، بل يتطلب مشروعاً استراتيجياً طويل الأمد يعيد بناء الدولة من القاعدة، أي من الإنسان، ثم الجماعات انتهاءاً بالمجتمع ككل، يعيد صياغة الاجتماعي والرمزي بين السوريين على أسس من التوافق، فالسلم ليس مجرد غياب للعنف، بل مسار تراكمي لبناء الثقة، ويستند إلى مجموعة من المحاور المتداخلة:

[13] محمد حمشو هو أحد أبرز رجال الأعمال السوريين الذين ارتبطوا عضوياً بالنظام السوري، ويمثّل نموذجاً كلاسيكياً لما يُعرف بـ"رأسمالية المحسوبيات" أو الاقتصاد الزبائني السلطوي في عهد بشار الأسد

[14] فادي صقر "القائد السابق لميليشيا الدفاع الوطني، وأحد أبرز المتورطين بارتكاب مجزرة التضامن، قام صقر بتسوية وضعه مع الإدارة الجديدة، ويعمل حالياً مع لجنة السلم الأهلي.

الشكل (4): مسارات لبناء سلم أهلي مستدام في سورية

أولاً: تفكيك العنف الرمزي وإعادة بناء الذاكرة الجمعية عبر:

- إدراك الخطابات الإقصائية الرسمية وغير الرسمية عبر مراجعتها وتبني خطابات واعية وجامعة، وبناء سردية وطنية تُنصف مختلف الضحايا، من خلال هيئات أو كيانات مستقلة من المثقفين والباحثين والناشطين والخبراء في شؤون المجتمع وقضايا السلم والنزاع.
- إصلاح المناهج الدراسية، خصوصاً مادتي التاريخ والتربية الوطنية، لترسيخ قيم التعددية، والاعتراف بالتنوع، ومناهضة التمييز والعمل على مراقبة وتقييم السياسات المدرسية بما يخدم السلم الأهلي.
- دعم المبادرات الفنية والسردية المحلية (مسرح، أفلام، شهادات شفوية، نصب تذكارية) لتوثيق التاريخ في فترة الثورة وما قبلها من انتهاكات بشكل حقيقي بعيد عن التسييس.
- تمكين الإعلام المحلي المستقل لإنتاج محتوى يعزز الفهم المشترك للتحوّلات والتوترات الاجتماعية، بعيداً عن التبسيط والدعاية والاصطفاف مع طرف ضد آخر.

ثانياً: السعي لتصحيح العلاقة السلبية بين المواطن والأمن:

- الانتقال من نموذج فرض الأمن إلى نموذج الحفاظ على الأمن، عبر تفعيل نموذج الشرطة المجتمعية ذات الجذور المحلية.

- إنشاء مجالس رقابة مجتمعية مستقلة لضمان مساءلة الأجهزة الأمنية عبر مراجعة مستمرة لأدائها بما ينسجم مع مباديء حقوق الإنسان.
- تنظيم تدريبات مشتركة للعناصر الأمنية والفاعلين المدنيين، عبر جلسات منتظمة لتعزيز ثقافة القانون وكيفية مراعاة الحساسيات المجتمعية.
- دسترة وقوننة عمل الأجهزة الأمنية، وتعميم مدونة السلوك التي أصدرتها وزارة الدفاع على وزارة الداخلية من أجل أن تحكم العلاقة بين المدنيين وقوى الأمن الداخلي.

ثالثاً: هندسة هوية وطنية جامعة تحترم الهويات الفرعية:

- إطلاق حوارات وطنية تشمل المحافظات ثم البلديات ثم الأحياء للوصول إلى أسس العيش المشترك والقبول بها.
- ضمان تمثيل عادل للجميع ضمن الإدارات الحكومية، على أساس الكفاءة لا المحاصصة والابتعاد عن توزيع الوظائف حسب الولاءات.
- تأسيس مؤسسات تمثيلية محلية تشمل الفئات المهمشة: لاجئين، نازحين، نساء، أقليات، وذوي إعاقة، موظفين مفصولين.
- إنشاء هيئة لإدارة التنوع الثقافي، تعزز التنوع بوصفه مصدر قوة، وتدعم التعبير الثقافي للهويات الفرعية في الإعلام والتعليم والمشاركة العامة.

رابعاً: العمل على اللامركزية والمساءلة المجتمعية:

- تمكين الوحدات الإدارية من وضع سياسات إدماج تستجيب لخصوصياتها الثقافية والاجتماعية.
- بناء آليات رقابة محلية تتيح للمجتمعات المحلية متابعة تنفيذ السياسات وتقييم نتائجها ونقدها وتعديلها.
- اعتماد أدوات تكنولوجية للمشاركة الرقمية، مثل منصات لرصد التهميش والاحتياجات والشكاوي.
- تطوير أطر تشاركية إدارية تدمج المواطنين في عملية اتخاذ القرار المحلي، وتضمن إشراك الفئات المهمشة.
- تقديم حوافز مالية أو تقنية للبلديات التي تطبق سياسات شاملة للإدماج والمساءلة، مع توفير الدعم الفني والإداري لها.
- وضع إطار تنسيقي يربط بين السياسات المحلية والمؤسسات الوطنية، عبر مؤشرات أداء ومعايير الحوكمة الرشيدة.
- تنفيذ مشاريع تنموية لامركزية في المناطق المهمشة، بإشراف المجالس المحلية أو البلديات وبإشراك المجتمعات المحلية.

خامساً: عدالة انتقالية اجتماعية و اقتصادية:

- توسيع عمل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية ليشمل الانتهاكات المرتكبة من جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الانتهاكات التي وقعت بعد تحرير سورية.

- اعتماد الهيئة على لجان محلية لتقصي الحقائق، بمشاركة الجهات القانونية المدنية التي عملت على ملفات حقوقية، لتوثيق الانتهاكات من جميع الأطراف.
- إنشاء محاكم مستقلة لجرائم الحرب، بدعم دولي عبر اتفاقات مع دول عربية أو أجنبية لها خبرة سابقة ببرامج العدالة الانتقالية.
- إطلاق برامج جبر ضرر مادية ورمزية (دعم نفسي، اعتراف رسمي، مصارحة .....).
- سن قانون وطني للمصالحة، يوازن بين المحاسبة والتسامح، ويرتكز على محاسبة الأفراد لا الجماعات.
- توسيع عمل لجنة السلم الأهلي لتشمل مناطق التوترات المجتمعية الأخرى، خارج نطاق الساحل وحمص.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة بقيادة النساء والشباب.
- إعادة بناء شبكة الخدمات العامة (تعليم، صحة، طاقة، ....) على أسس عادلة، لربط السكان بالدولة.
- إعداد خطة وطنية للإعمار ترتبط بالحوكمة الرشيدة، وتخضع لرقابة شفافة.

سادساً: تمكين المجتمع المدني:

- إنشاء منصة وطنية تجمع منظمات المجتمع المدني من مختلف المناطق، لصياغة أجندة مشتركة حول العدالة والسلم المحلي تبنى عليها الخطط والبرامج.
- تمويل مباشر للمبادرات المحلية، مع ضمان الشفافية والمساءلة من قبل الحكومة بما يتناسب مع السياسة العامة في الدولة.
- إشراك الجاليات السورية في برامج الإعمار ونقل الخبرات بشكل منظم ويتناسب مع خطة الدولة.
- تفعيل مراكز مجتمعية ومنصات حوارية للنقاش المفتوح والمستمر.

سابعاً: توجيه المجال الرقمي كمساحة حرة لتكون منصة للحوار:

- دعم منصات رقمية مستقلة، يقودها شباب ومثقفون.
- إنتاج محتوى رقمي يعالج قضايا العدالة والمواطنة والذاكرة، بشكل بسيط وتفاعلي.
- إعداد ميثاق شرف إعلامي يُلزم المنصات بعدم التحريض أو نشر خطاب الكراهية.
- سن تشريعات للجرائم الإلكترونية، وتقويتها بذراع تنفيذي لملاحقة المنتهكين وإنشاء لجان تحقيق مستقلة قضائياً.

أولاً: تفكيك العنف الرمزي وإعادة بناء الذاكرة الجمعية عبر:

- إدراك الخطابات الإقصائية الرسمية وغير الرسمية عبر مراجعتها وتبني خطابات واعية وجامعة، وبناء سردية وطنية تُنصف مختلف الضحايا، من خلال هيئات أو كيانات مستقلة من المثقفين والباحثين والناشطين والخبراء في شؤون المجتمع وقضايا السلم والنزاع.

- إصلاح المناهج الدراسية، خصوصاً مادتي التاريخ والتربية الوطنية، لترسيخ قيم التعددية، والاعتراف بالتنوع، ومناهضة التمييز والعمل على مراقبة وتقييم السياسات المدرسية بما يخدم السلم الأهلي.
- دعم المبادرات الفنية والسردية المحلية (مسرح، أفلام، شهادات شفوية، نصب تذكارية) لتوثيق التاريخ في فترة الثورة وماقبلها من انتهاكات بشكل حقيقي بعيد عن التسييس.
- تمكين الإعلام المحلي المستقل لإنتاج محتوى يعزز الفهم المشترك للتحوّلات والتوترات الاجتماعية، بعيداً عن التبسيط والدعاية والاصطفاف مع طرف ضد آخر.

ثانياً: السعي لتصحيح العلاقة السلبية بين المواطن والأمن:

- الانتقال من نموذج فرض الأمن إلى نموذج الحفاظ على الأمن، عبر تفعيل نموذج الشرطة المجتمعية ذات الجذور المحلية.
- إنشاء مجالس رقابة مجتمعية مستقلة لضمان مساءلة الأجهزة الأمنية عبر مراجعة مستمرة لأدائها بما ينسجم مع مباديء حقوق الإنسان.
- تنظيم تدريبات مشتركة للعناصر الأمنية والفاعلين المدنيين، عبر جلسات منتظمة لتعزيز ثقافة القانون وكيفية مراعاة الحساسيات المجتمعية.
- دسترة وقوننة عمل الأجهزة الأمنية، وتعميم مدونة السلوك التي أصدرتها وزارة الدفاع على وزارة الداخلية من أجل أن تحكم العلاقة بين المدنيين وقوى الأمن الداخلي.

ثالثاً: هندسة هوية وطنية جامعة تحترم الهويات الفرعية:

- إطلاق حوارات وطنية تشمل المحافظات ثم البلديات ثم الأحياء للوصول إلى أسس العيش المشترك والقبول بها.
- ضمان تمثيل عادل للجميع ضمن الإدارات الحكومية، على أساس الكفاءة لا المحاصصة والابتعاد عن توزيع الوظائف حسب الولاءات.
- تأسيس مؤسسات تمثيلية محلية تشمل الفئات المهمشة: لاجئين، نازحين، نساء، أقليات، وذوي إعاقة، موظفين مفصولين.
- إنشاء هيئة لإدارة التنوع الثقافي، تعزز التنوع بوصفه مصدر قوة، وتدعم التعبير الثقافي للهويات الفرعية في الإعلام والتعليم والمشاركة العامة.

رابعاً: العمل على اللامركزية والمساءلة المجتمعية:

- تمكين الوحدات الإدارية من وضع سياسات إدماج تستجيب لخصوصياتها الثقافية والاجتماعية.
- بناء آليات رقابة محلية تتيح للمجتمعات المحلية متابعة تنفيذ السياسات وتقييم نتائجها ونقدها وتعديلها.
- اعتماد أدوات تكنولوجية للمشاركة الرقمية، مثل منصات لرصد التهميش والاحتياجات والشكاوي.

- تطوير أطر تشاركية إدارية تدمج المواطنين في عملية اتخاذ القرار المحلي، وتضمن إشراك الفئات المهمشة.
- تقديم حوافز مالية أو تقنية للبلديات التي تطبق سياسات شاملة للإدماج والمساءلة، مع توفير الدعم الفني والإداري لها.
- وضع إطار تنسيقي يربط بين السياسات المحلية والمؤسسات الوطنية، عبر مؤشرات أداء ومعايير الحوكمة الرشيدة.
- تنفيذ مشاريع تنموية لامركزية في المناطق المهمشة، بإشراف المجالس المحلية أو البلديات وبإشراك المجتمعات المحلية.

خامساً: عدالة انتقالية اجتماعية و اقتصادية:

- توسيع عمل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية ليشمل الانتهاكات المرتكبة من جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الانتهاكات التي وقعت بعد تحرير سورية.
- اعتماد الهيئة على لجان محلية لتقصي الحقائق، بمشاركة الجهات القانونية المدنية التي عملت على ملفات حقوقية، لتوثيق الانتهاكات من جميع الأطراف.
- إنشاء محاكم مستقلة لجرائم الحرب، بدعم دولي عبر اتفاقات مع دول عربية أو أجنبية لها خبرة سابقة ببرامج العدالة الانتقالية.
- إطلاق برامج جبر ضرر مادية ورمزية (دعم نفسي، اعتراف رسمي، مصارحة .....).
- سن قانون وطني للمصالحة، يوازن بين المحاسبة والتسامح، ويرتكز على محاسبة الأفراد لا الجماعات.
- توسيع عمل لجنة السلم الأهلي لتشمل مناطق التوترات المجتمعية الأخرى، خارج نطاق الساحل وحمص.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة بقيادة النساء والشباب.
- إعادة بناء شبكة الخدمات العامة (تعليم، صحة، طاقة، ....) على أسس عادلة، لربط السكان بالدولة.
- إعداد خطة وطنية للإعمار ترتبط بالحوكمة الرشيدة، وتخضع لرقابة شفافة.

سادساً: تمكين المجتمع المدني:

- إنشاء منصة وطنية تجمع منظمات المجتمع المدني من مختلف المناطق، لصياغة أجندة مشتركة حول العدالة والسلم المحلي تبنى عليها الخطط والبرامج.
- تمويل مباشر للمبادرات المحلية، مع ضمان الشفافية والمساءلة من قبل الحكومة بما يتناسب مع السياسة العامة في الدولة.
- إشراك الجاليات السورية في برامج الإعمار ونقل الخبرات بشكل منظم ويتناسب مع خطة الدولة.
- تفعيل مراكز مجتمعية ومنصات حوارية للنقاش المفتوح والمستمر.

سابعاً: توجيه المجال الرقمي كمساحة حرة لتكون منصة للحوار:

- دعم منصات رقمية مستقلة، يقودها شباب ومثقفون.

- إنتاج محتوى رقمي يعالج قضايا العدالة والمواطنة والذاكرة، بشكل بسيط وتفاعلي.
- إعداد ميثاق شرف إعلامي يُلزم المنصات بعدم التحريض أو نشر خطاب الكراهية.
- سن تشريعات للجرائم الإلكترونية، وتقويتها بذراع تنفيذي لملاحقة المنتهكين وإنشاء لجان تحقيق مستقلة قضائياً.

يتطلب تنفيذ جل هذه الخطوات إرادة سياسية حقيقية، وتعاوناً بين جميع الأطراف: الرسمية، والمجتمع المدني، والمحلي، والدولي. عبر نهج شامل وعادل، يعيد بناء الثقة، ويؤسس لمجتمع قائم على العدالة والمساواة. إذاً لا بد من إعادة التفكير في سياسات التعامل مع الفئات المهمشة والمتضررة، عبر تبنّي سياسات إدماج حقيقية، تُبنى على التمثيل المتساوي، واحترام الاختلاف، وتمكين هذه الفئات من المشاركة الفاعلة في صنع القرار. فالاعتراف بسردياتهم وتجاربهم، ودعم مبادراتهم الذاتية، هو السبيل لبناء نسيج اجتماعي تعددي، قادر على تجاوز آثار العنف والانقسام.

خلاصة ختامية

ما يجري في سوريا بعد التحرير من تصاعدٍ في العنف ليس مجرد نتيجةٍ للحرب أو ضعف الدولة، بل هو امتداد لعقودٍ من القمع، والتهميش، وتفكيك الروابط الاجتماعية، حيث تحوّل العنف إلى نمطِ سلوكٍ وتفكير، ناتجٍ عن صدماتٍ متراكمة، وخطاباتٍ تُقسّم وتُقصي، وغيابِ الثقة كأرضيةٍ مشتركة. لم يكن هذا الشكل من الإكراه المجتمعي وليد الثورة، بل ترسّخ في ظلّ نظامٍ سياسي فرّق الناس طائفياً ومناطقياً واثنياً وعشائرياً، وقيّد الحقوق بالولاء، مما قوّض فكرة الدولة الجامعة، وجعل الاستقرار الظاهري هشّاً، قائماً على الخوف لا على التعايش. ومع غياب مشروع عدالةٍ شامل، وسنواتٍ من التوترات والانتهاكات المتراكمة، وسقوط النظام المفاجئ، استمرت التفاعلات المتأزّمة بأشكالٍ أخرى: صعود هوياتٍ متقابلة، تمسّك كل جماعة بسرديّتها الخاصة، وتحوّل استخدام القوّة إلى ردّ فعلٍ مشروع، في ظلّ جروحٍ لم تُعالج، بل انتقلت وتعمّقت. كما أن الفضاء الرقمي، بدلاً من أن يكون مساحةً للنقاش، تحوّل إلى حيزٍ مغلقٍ يُعمّق التفكك المجتمعي، ويُعيد إنتاج الكراهية، في غياب آلياتٍ فعّالة لضبط المحتوى الذي يستثير الانفعالات ويؤجّج التوترات. من هنا، لا يكمن التحدّي في وقف الممارسات القهرية الظاهرة فحسب، بل في تفكيك بنيتها النفسية والاجتماعية العميقة، إذ إن غياب الحرب لا يعني بالضرورة حضور السلام، طالما أن الخوف من الآخر، وبعد الهويات الفرعية عن الهوية الوطنية راسخان في تفاصيل الحياة اليومية. وبينما تضرّرت مختلف فئات المجتمع، وظهرت مظلوميّاتٌ متقابلة، فإن ما قد يجمع السوريين اليوم هو الحاجة إلى إعادة تعريف ذواتهم كأفرادٍ وجماعات ضمن الدولة الواحدة تكون قادرة على إدارة الاختلاف، ومواجهة الذاكرة المؤلمة، وبناء وطنٍ لا يُقصي أحداً؛ وطنٍ يُعاد بناؤه من الثقافة، والعدالة، والتعليم، والاقتصاد، ومن كل المبادرات التي تُعيد للمجتمع قوته، انطلاقاً من القاعدة والهوامش.

الملحق

عينة من حوادث العنف الأهلي حسب النوع والموقع الجغرافي خلال الفترة من 1 آذار حتى 30 نيسان 2025

#	المحافظة	المنطقة	نوع العنف	المؤشر
1	حلب	مدينة الباب	طائفي	أثار فريق "عبق" التطوعي، غضباً واسعاً على مواقع التواصل الاجتماعي بعد تنظيمه حملة "إفطار صائم"، إذ ظهرت على أغلفة وجبات الطعام الموزعة عبارات طائفية، وذلك في ذروة التصعيد العسكري في الساحل السوري وارتكاب مجازر بحق المدنيين
2	حلب	مدينة السفيرة	سياسي	قامت عناصر مسلحة يُرجح انتماؤها لجهاز الأمن العام بقتل رجل دين من الطائفة السنية، على خلفية اتهامه بإصدار فتاوى دينية لمصلحة النظام السياسي السابق.
3	حلب	قرية النيرب	إثني	اندلع اقتتال في مخيم النيرب بين عناصر من الأمن العام ونازحين فلسطينيين، بدأ باشتباكات بالأيدي ثم تصاعد إلى مواجهة مسلّحة بين الأمن العام ومجموعة من المسلحين الموجودين في المخيم، تعود جذور التوتر إلى خلافات بين سكان قرية النيرب وسكان المخيم، حيث يتهم أبناء القرية أفراداً من المخيم بالانتماء إلى "لواء القدس" الداعم للنظام السياسي السابق.
4	حلب	مدينة الراعي	إثني	قامت قوات سورية الديمقراطية (قسد) اختطاف ناشط مدني عربي على خلفية تأييده العلني للقوات الحكومية السورية.
5	حلب	مدينة منبج	عشائري	تم خطف وقتل فتاتين وتصوير الحادثة في ريف حلب، في جريمة ذات طابع عشائري، ارتبطت بخلافات بين عشائر متورطة في تجارة المخدرات. وتُظهر الجريمة بعداً قائماً على النوع الاجتماعي.
6	إدلب	مدينة إدلب	طائفي	أُطلقت حملة تحريض إلكتروني ضد منظمات نسوية عاملة في شمال غرب سورية، تبعتها اعتداءات فيزيائية على بعض مكاتب هذه المنظمات، على خلفية منشور تحدّث عن وجود نساء علويات مختطفات في إدلب.
7	حماه	مدينة حماه	طائفي	نفّذت مجموعة مسلّحين مجهولين عملية اغتيال أودت بحياة شخصين من الطائفة العلوية، ويُعتقد أن الاستهداف جاء بسبب ارتباطهما بالنظام السياسي السابق.
8	حماه	قرية غور العاصي	طائفي	نفذت مجموعة مسلحين مجهولين عملية اغتيال لشخص من الطائفة العلوية بعد سؤاله عن هويته
9	حماه	قرية حيالين	عشائري	قامت مجموعة مسلّحة مجهولة بإطلاق النار على عدد من الأشخاص أثناء خروجهم من المسجد عقب صلاة العشاء، في هجوم ناتج عن خلاف ثأري قديم بين عائلات محلية
10	حماه	قرية الجنابرة	سياسي	كُشفت مقبرة جماعية داخل بئر ماء في منطقة الجنابرة، يُعتقد أنها تعود لضحايا من جرائم ارتُكبت في عهد النظام السياسي السابق.
11	حمص	مدينة حمص	طائفي	قامت عناصر مسلّحة يُرجَّح انتماؤها لوزارة الدفاع السورية وقوات الأمن العام باعتقال عدد من الشبان من الطائفة العلوية، عُثر على جثثهم مصابة بطلقات نارية، وعليها آثار تعذيب.
12	حمص	مدينة حمص	مناطقي	أدى بث تسجيلات صوتية مسيئة للإسلام من قبل ناشط درزي إلى اندلاع مظاهرات في المناطق السنية، رفعت خلالها شعارات كراهية تجاه أهل السويداء، تطورت الأحداث إلى اشتباكات محلية بين الدروز والسنة في جامعة حمص وسط انتشار السلاح داخل الجامعة، وترافق ذلك مع مغادرة طلاب دروز من جامعة حمص إلى مدنهم.
13	حمص	مدينة حمص	طائفي	قامت مجموعة مسلّحة يُرجَّح انتماؤها لفصيل منضوٍ تحت وزارة الدفاع بقتل شاب علوي رمياً بالرصاص، وذلك داخل أحد الأبنية المهجورة.
14	حمص	قرية المختارية	طائفي	قامت مجموعة مسلّحين مجهولين بقتل رجل من الطائفة العلوية أمام أفراد عائلته، وذلك بعد سؤاله عن هويته الطائفية. كما تم اختطاف شبّان آخرين في التوقيت نفسه، وترافقت الحادثة مع ترديد المجموعة لعبارات طائفية معادية للعلويين.
15	حمص	مدينة حمص	طائفي	قامت عناصر مسلّحة يُرجَّح انتماؤها لوزارة الدفاع السورية باقتحام منزل في حي كرم الزيتون وإطلاق النار بشكل عشوائي مما تسبب بقتل ستة مدنيين.
16	حمص	قرية الكاظمية	طائفي	قامت مجموعة مسلّحين مجهولين بقتل رجل من الطائفة الشيعية بعد أيام من خطفه من قبل عصابة مسلحة وتحريره بفدية مالية.
17	حمص	قرية الريحانية	طائفي	اقتحمت مجموعة مسلّحة محلاً لبيع الهواتف المحمولة، وأقدمت على قتل صاحبه، وهو من الطائفة العلوية، باستخدام مسدس كاتم للصوت، حيث أُصيب بعدّة طلقات في الرأس .
18	حمص	قرية القبو	سياسي	عُثر في قرية القبو بريف حمص على ثلاث مقابر جماعية تضم رفاتاً وجماجم مجهولة الهوية، تعود لضحايا جرائم وقعت خلال حكم النظام السياسي السابق.
19	اللاذقيّة	مدينة اللاذقيّة	طائفي	قامت مجموعة مسلحة يُرجّح انتماؤها لجهاز الأمن العام بقتل ثلاثة أشخاص من الطائفة العلوية من داعمي النظام السياسي السابق.

20	اللاذقيّة	جبلة	طائفي	دخل شبّان من البلدات السُّنية المجاورة لمدينة جبلة إلى أحد أحيائها الذي تقطنه غالبية علوية، وردّدوا عبارات طائفية معادية للعلويين أثناء تجوّلهم على دراجاتهم النارية، ما دفع شبّاناً من سكان الحي إلى الاعتداء عليهم بالضرب.
21	اللاذقيّة	قرية الدعتور	طائفي	قامت مجموعة مسلّحة مؤيّدة للنظام السابق بخطف عدد من عناصر الأمن وقتلهم، ما أدّى إلى تصعيد أمني في المنطقة أثناء ملاحقتهم. وقد أسفر ذلك عن مقتل عدد من المدنيين، وترافقت الأحداث مع موجة من التحريض بين السكان السنّة والعلويين، إلى جانب إطلاق عبارات طائفية من قِبل عناصر الأمن العام.
21	اللاذقيّة	قرية المختارية	طائفي	قامت مجموعة مسلّحة يُرجَّح انتماءها لوزارة الدفاع بتنفيذ عمليات إعدام ميداني استهدفت العلويين، استناداً إلى لهجتهم أو بطاقاتهم الشخصية أو أصول قراهم، ما أسفر عن مقتل مايقارب من 40 شخصاً وجدت جثثهم بالطرقات بعد قتلهم.
22	اللاذقيّة	مدينة القرداحة	طائفي	عُثر على مقبرة جماعية في مدينة القرداحة، تضمّ جثامين عناصر من الأمن العام، وذلك بعد أسرهم من قِبل مجموعات مؤيّدة للنظام السابق.
23	اللاذقيّة	قرية صنوبر	طائفي	أثار مقتل أشقاء ناشطة حقوقية موجة من الانتقادات الإلكترونية، ترافقت مع مطالبات بفتح تحقيق ومحاسبة الفصيل المسؤول، حيث وُجّه الاتهام إلى مجموعة 'العمشات' المنضوية تحت وزارة الدفاع السورية وبعض التشكيلات العسكرية التابعة للوزارة نفسها والمتهمة بتنفيذ مجزرة في القرية راح ضحيتها ما يقارب 90 شخصاً.
24	اللاذقيّة	قرية العوامية	طائفي	قامت مجموعات مسلّحة منضوية تحت وزارة الدفاع بقتل أفراد من أسرة علوية في منزلهم، بعد سؤالهم عن هويتهم الطائفية، وانتشر لاحقاً مقطع فيديو يُظهر والدة الضحايا تتحدث إلى المسلحين الذين استخدموا لغة طائفية، ما أثار حملة تحريض ضد الأمن العام، الذي نفى مسؤوليته، وحمّلها لفصائل غير منضبطة تابعة لوزارة الدفاع.
25	اللاذقيّة	قرية عين العروس	طائفي	قامت مجموعة مسلّحة يرجح أنها من أتباع النظام السابق، بقتل ثلاثة أفراد من عائلة سنية نازحة من ريف إدلب، كانوا يقيمون منذ سنوات في قرية عين عروس التابعة لريف القرداحة.
26	اللاذقية	قرية الحفة	طائفي	قامت مجموعة مسلّحة يُرجَّح انتماؤها لوزارة الدفاع بتنفيذ عمليات إعدام ميداني استهدفت العلويين، استناداً إلى لهجتهم أو بطاقاتهم الشخصية أو أصول قراهم، ما أسفر عن مقتل 10 مدنيين وجدت جثثهم بالطرقات بعد قتلهم.
27	اللاذقيّة	جبلة	مناطقي	يُرجّح قيام عصابات محلية مسلحة لا تتبع لأي جهة بعمليات نهب وحرق ممتلكات مدنيين من الطائفتين السنيّة والعلوية، في أحياء مدينة جبلة لمدة يومين وذلك بالتزامن مع حملة الجيش والأمن للقضاء على حركة التمرد التي قام فيها مسلحون تابعون للنظام السابق،
28	طرطوس	قرية حرف نمرة	طائفي	اندلعت حملة تحريضية إلكترونية ضد الحكومة السورية، عقب انتشار صور تُظهر مقتل طفل وخمسة أشخاص آخرين على يد عناصر مسلّحة تابعة لوزارة الدفاع، في حادثة وقعت بتاريخ 31 آذار.
29	طرطوس	قرية خربة الأكراد	طائفي	قامت عناصر مسلّحة يُرجَّح انتماؤها لوزارة الدفاع السورية بالاعتداء على مقام ديني تابع للطائفة العلوية، وتم توثيق الحادثة بمقطع فيديو يُظهر ما قاموا به، تخلّله إطلاق عبارات طائفية
30	طرطوس	بانياس	طائفي	عُثر على مقبرة جماعية في منطقة بارمايا في ريف بانياس ، تضمّ جثامين عناصر من الأمن العام مكبلين ومقتولين، وذلك بعد أسرهم من قِبل مجموعات مؤيّدة للنظام السابق.
31	طرطوس	بانياس	سياسي	وقعت عمليات نهب وحرق، حيث أُضرمت النيران في منازل يُشتبه في ولائها للنظام السابق، كما سُرقت ممتلكات تعود لمدنيين من الطائفتين السنية والعلوية.
32	طرطوس	بانياس	طائفي	عُثر على مقبرة جماعية حديثة ضحاياها أفراد من الأمن العام، وُجدوا مقيّدي الأيدي وعليهم آثار تعذيب، ويُرجّح أن منفذي الجريمة هم من مؤيدي النظام السياسي السابق.
33	ريف دمشق	جرمانا	طائفي	قامت مجموعة مسلّحة محلية بالاشتباك مع عناصر من الأمن العام، ما أسفر عن مقتل شخص وإصابة تسعة آخرين، وقد أثارت الحادثة دعوات من دروز السويداء وصحنايا لحماية أبناء طائفتهم في جرمانا.
34	ريف دمشق	جرمانا	طائفي	شهدت مدينة جرمانا مظاهرات احتجاجية على دخول عناصر من الأمن العام، لاحقاً، هاجم مسلحون محليون حواجز تابعة للقوات الحكومية، في ظل تصاعد التوترات بين السنة والدروز، وترافقت الأحداث بخطابات من الطرفين تحمل مضامين طائفية.
35	ريف دمشق	صحنايا	طائفي	اندلع اقتتال بين سكان محليين مسلحين من الدروز وأفراد من القوات الحكومية، على خلفية التوترات بين الطائفتين السنية والدرزية. وتزامن ذلك مع مظاهرات تأييد للأمن العام في محافظات أخرى، رُفعت خلالها عبارات طائفية موجّهة ضد الأقليات، خصوصاً الدروز والعلويين.
36	ريف دمشق	بلودان	طائفي	شهدت بلودان محاولة تفجير كنيسة، وذلك في أعقاب اصطفاف المسيحيين إلى جانب الدولة، ما أثار استياء مؤيدي النظام السياسي السابق، والذين وُجهت إليهم الاتهامات من قبل بعض أبناء الطائفة المسيحية بالوقوف وراء الهجوم.

37	دمشق	حي عش الورور	طائفي	قامت مجموعة مسلّحة باغتيال أربعة مواطنين من الطائفة العلوية، نُفّذت عملية الاغتيال باستخدام مسدسات مع سماع تكبيرات أثناء العملية، واستهدفت أعضاء مجلس صلح محلي. ويُرجّح أن المستهدفين كانوا مرتبطين سابقاً بالنظام، ويعملون في المجال الأمني.
38	درعا	بلدة بصر الحرير	مناطقي	قامت مجموعة مسلّحة باحتجاز عدد من أبناء السويداء في ريف محافظة درعا الشرقي، ويُرجّح أن الحادثة جاءت رداً على اختطاف شاب من السويداء قبل أيام. ويقوم الخاطفون بابتزاز ذويه من خلال مقاطع فيديو تُظهر تعذيبه، ويطالبون بفدية مالية.
39	درعا	بصرى الشام والصنمين	عشائري	وقعت حوادث خطف وقتل وتعديات متبادلة بين العشائر، على خلفية انقسام ولاء أبنائها بين الأجهزة الأمنية (الأمن العام) واللواء الثامن.
40	درعا	مدينة الصنمين	سياسي	الصنمين أقدمت مجموعة مسلّحة محلية على اغتيال السفير السوري المنشق نور الدين اللباد وشقيقه، عبر إطلاق النار عليهما، وذلك على خلفية نشاطه السياسي المعارض للنظام السابق والفصائل المحلية.
41	السويداء	قرية الثعلة	إثني	تعرّض أحد الأشخاص للضرب من قبل مجموعة يُعتقد أنها من سكان المخيم المجاور، إثر خلاف حول موضوع الرعي على إثر ذلك، هاجم أقارب المعتدى عليه المخيم مستخدمين أسلحة نارية، مما أسفر عن سقوط ضحايا.
42	السويداء	مدينة السويداء	سياسي	قامت عناصر تابعة لقوات الأمن العام بتوقيف عدد من الناشطين الدروز وإهانتهم، على خلفية مشاركتهم في مؤتمر الحوار الذي نظّمته "قوات سورية الديمقراطية" في الرقة، ما أدى إلى اندلاع مظاهرات واحتجاجات طالبت بمحاسبة العناصر المتورطة.
43	الرقة	مدينة الرقة	مناطقي	بثت حملات تحريض إلكترونية من قِبل بعض السكان المحليين ضد الحكومة، نتيجة شعور بالتهميش وغياب العدالة في السياسات العامة، لا سيما في مناطق شمال شرق سوريا، وخصوصاً تلك الخاضعة لحكم الإدارة الذاتية.
44	الرقة	بلدتي الكرامة والديدات	سياسي	نفذت "قسد" حملة مداهمات في القرى العربية، واعتقلت أكثر من 50 شخصاً معظمهم من العرب بحجّة ملاحقة خلايا داعش، وسط اتهامات باستهداف أبناء القومية العربية بشكل ممنهج.
45	الرقة	بلدة الجرنية	عشائري	أقدمت مجموعة مسلّحة على إطلاق النار على عائلة كانت داخل سيارتها، وذلك على خلفية ثأر قديم بين عائلة الرجل المستهدف وعائلة أخرى تنتمي إلى عشيرة مختلفة.
46	الحسكة	مدينة القامشلي	مناطقي	نُظّمت وقفة احتجاجية تضامنية في القامشلي من قِبل نازحين من عفرين، رفضاً لمحاولة أحد مالكي الأراضي في قرية تل قراح بريف حلب تدمير قبور أقربائهم، بعد أن طالبهم بدفع أجرة أرض المقبرة أو نقل رفات ذويهم. وأثارت غضباً واسعاً بين النازحين.
47	الحسكة	قرية تنينر	إثني	قتلت قوات سورية الديمقراطية (قسد) أحد المسنين من القومية العربية تحت التعذيب، بعد أن قامت باعتقاله بسبب فرار ابنه من صفوفها.
48	دير الزور	قرية حمّار	إثني	أقدم الأهالي من القومية العربية ، على تعرية وضرب عنصر من قوات سورية الديمقراطية (قسد)، مع تصوير الحادثة ونشرها على وسائل التواصل،
49	دير الزور	مدينة غرانيج	إثني	أُصيب شخص برصاص دورية عسكرية تابعة " لقسد"، ما أثار حالة غضب بين الأهالي بسبب استمرار الانتهاكات بحق السكان العرب

omrandirasat.org

omrandirasat